

منه نجاسته مانعة لان الشرط الطهارة من نجس
غير معفو عنه وتقدم بيانه متى انه بشرط طهارة موضع
القدمين فينظر الصلاة بنجس ما يقع تحت احداهما او
يجمعه فيهما تقديرا في الاصح وقيامه على قدم صحيح
مع الكراهة وانتقاله عن مكان ظاهر للنجس ولم يكن
به مقدار ركن لا يبطل به وان عكث صدره بطلت على
المختار ومنها طهارة موضع **الدين والركبتين** على وجه
الصحيح لافتراض السجود على سبعة اعطيم واضاره
الفقيه ابو الليث وانكر ما قيل من عدم افتراض طهارة
موضعها لان رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع
الكفين والركبتين شاذة ومنها طهارة موضع **الجمجمة**
على الرق من الرازيين عن ابي حنيفة وهو قولهما رجمهم الله
تعالى ليحققوا السجود عليها لان الفرض وان كان
يتأدى بمقدار الارنبه على القول المرصوح يصير الوضع
معدوما حكما بوجوده على النجس وعاده على ظاهره في
ظاهر الرواية ولا يمنع نجاسة في محل النجس مع طهارة باقي
المجال بالاتفاق لان الالف اقل من الدرهم ويصير
كانه اقتصر على اجهته مع الكراهة وطهارة المكان
الرق من الثوب المشروط نصا بالدلالة اذ لا وجود

للصلاة

للصلاة بدون مكان وقد توجب بدون ثوب ولا يضر
وقوع ثوبه على نجاسة لاتعلق به حال سجوده ومنها
ستر العورة للاجماع على افتراضه ولو في ظلمة والشرط
سترها من جوانبه على الصحيح ولا يضر نظرها من
في قوله عامة المشايخ ولا يضر لو نظرهما احد من اسفل
ذيله لان التكليف لمنعه فيه خروج والثوب الحرير
المغصوب وارض الفديقع فيه الصلاة مع الكراهة
وسنذكر والمستحب ان يصلي في ثلثة ثياب من حسن
ثيابه حميص وازار وعمامة ويكره في ازار مع القدرة
عليها ومنها **استقبال القبلة** الاستقبال من قبلته
المأشئة الموادي بمعنى قابلته وليست السين للطلب
لان الشرط المقابلة لا طلبها وهو شرط في الكتاب
والسنة والاجماع والمراد منها بقصتها لا التباهي
لونهاى بنا الكعبة لا يجوز الا ان يريد به جرة الكعبة
وان نوى المحراب لا يجوز **فلكي المشاهد** للكعبة
فرضه اصابة عينها اتفاقا قدرته عليه يقينا و
الفرض **لفي المشاهد** اصابة جرتها الكعبة هو
الصحيح ونية القبلة ليست بشرط والتوجه اليها
يعني عن النية هو الصحيح وبجتها هي التي اذا توجه